

الفكر اللساني



♦♦ مجلة علمية محكمة
في العلوم اللغوية التراثية
واللسانيات الحديثة

مجلة الفكر اللساني - علمية محكمة - تصدر عن مخبر المباحث الدلالية واللسانيات الحاسوبية - كلية الآداب منوبة

أكتوبر / تشرين الأول

2021

مخبر

«المباحث الدلالية واللسانيات الحاسوبية»



أسس سنة: 2018

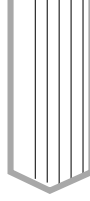
مجلة «الفكر اللساني»

مجلة علمية محكمة ومتخصصة

أكتوبر 2021	العدد الأول
-------------	-------------

كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة 2040 تونس
الهاتف القار: 216.71.600.700 (المكتب 1073)

البريد الإلكتروني: alfkr.alissani@gmail.com



لِمَ تعسر ترجمة المصطلحات؟

أ.د. عبدالسلام عيساوي.

جامعة منوبة

«مَثَلُ المصطلح مَثَلُ الصَّخْرَةِ الشَّامِخَةِ تَحْجُبُ رُؤْيَا الْأَشْيَاءِ بَحْرِيَّةً غَيْرَ أَنَّ مَكَانَهَا الرَّاسِخُ يُخَوِّلُ لَهَا الْمَحَافِظَةَ عَلَى الْقَضَايَا الْإِنْسَانِيَّةِ».

كورت أوبيتز

ملخص

نشير في هذا المقال إشكاليات علاقة المصطلح بعلم المصطلح بشقيه النظري والتطبيقي وبترجمته، هل نتعامل مع الدال الاصطلاحي من إحالته على متصور ذهني داخل نظام معرفي دقيق؟ أم نتعامل معه على أساس سياقه اللغوي الوارد فيه وتحديدًا اعتمادًا على تفعيل «السمات» الدلالية وكأنه مكون كيميائي يكشف

ذاته بذاته من تفاعله مع غيره؟

تدور الإشكاليات في مجملها على محور التطابق الدلالي بين المصطلح والكلمة العامة داخل اللغة الواحدة وبين المصطلحات أثناء الترجمة من لغة إلى أخرى.

هذه الإشكاليات أثرت وستظل مثارة ما لم نفكر في وضع قواميس قائمة على ما نسميه «التعادل التصوري» لاسيما في ترجمة المصطلحات العلمية في العلوم اللسانية، لأنّ التصورات حالة تفكر طارئة وعابرة لا تسكن اللغات. وما تعثر الترجمات اليوم إلا نتيجة حتمية لغياب تمثّل دقيق لنشأة المصطلح بما يحمله من خصائص ولغياب أيضا القواميس المهمة بمسألة أنماط التفكير المولدة للتصورات.

الكلمات المفتاح: التصور، الخصائص، التصورية، المفهوم، الترجمة، السمة الدلالية، التعادل التصوري، الطيف.

Abstract

This paper discusses the relationship between the concept, both on its theoretical and applied planes, and its translation. The issue is whether the concept should be treated in the context of its use or with respect to its conceptual representation. Overall, the problem revolves around the semantic equivalence between the concept and its general mundane meaning within a single language system and other concepts while translating from one language to another. These problems were and will remain controversial unless semantic equivalent dictionaries in translating scientific concepts in the language sciences are established. Conceptualizations are transient and ephemeral states of mind, which do not reside in language. The challenges faced today by translators are an inevitable result of the lack of precise investigations of the birth of the concept along with its properties as well as the absence of dictionaries concerned with the thought processes generating these concept.

Keywords : Conceptualizing, conceptual properties, terminology, translation, semantic trait, semantic equivalence, specter.

0 . التمهيد

تقوم اللغة على ضرب من الصراع بين مواكبة المفاهيم ومسايرة العلوم والمحافظة على بناها المحددة لهويّتها وخصوصيّاتها. وفي الترجمة بأنواعها تبحث اللغة عن استيعاب المدلول الجديد دون استيعاب الدالّ الاصطلاحيّ. ولذلك وفي

كثير من الأحيان تنكفى على نفسها لتستنبط من جهازها المعجمي ما يفي بملاءمة المدلول، فتفجر مدلولات أخرى غير موجودة في النص المصدر. فتحوّل الترجمة إلى عملية ذهنية معقدة يتداخل فيها الشرح والتأويل ويتحاث فيها خاصّة عمل اللساني بأسلوب المترجم فيغيّب المدلول الأصلي للغة المصدر.

لا شك أنّ للمصطلح دورا بارزا في الكشف عن المتصورات المتحكّمة في ولادته، وبما أنّ التصوّرات مختلفة باختلاف الثقافات متعدّدة بتعدد الألسن فإنّ المسارات المعرفيّة المؤدّية إلى المتصور تكون أيضا مختلفة بين اللغات وأحيانا داخل اللغة الواحدة، عدا أنّ المصطلح الواحد لا يمكن أن يكشف جميع التصوّرات الحافّة بالمسمّى لأنّه - كما سنبين لاحقا - وكما يعرفه الفلاسفة حالة تفكّر لا تسكن اللغة.

اعتمادا على زاوية النظر هذه، سنطرح في هذا المقال، ومن خلال نماذج تحليليّة إشكالية علاقة المتصور بالمصطلح باعتبارهما مصدري معرفة: فما هي علاقة المصطلح بدوال اللغة العامّة؟

هل ثمة اندراج متبادل بينهما؟ أم اللغة العامّة تستوعب المصطلح؟ ثمّ ما علاقة المصطلح بشقيه النظري والتطبيقي باللسانيات، لاسيّما أنّ جدلا حادا ظهر منذ نشأة مدرسة « فيينا » في علم المصطلح النظري ودعوتها إلى فصل علم المصطلح النظري عن اللسانيات وتحديدًا عن علم الدلالة لاعتقاد رسخ لدى أصحابها مفاده أنّ للمصطلح معنى واحدا مجردا، ومختلفا عن دلالة أو دلالات الكلمة.

ومن تبعات هذا الجدل ما دأبت عليه اليوم القواميس العلميّة المختصّة، وما يعرض لها من تعثر في الترجمات وصياغة المصطلحات، فأصحابها يفصلون باستمرار بين المصطلح والمتصور المولّد له، ويتعاملون مع الدالّ الاصطلاحيّ من محيطه اللغويّ فيجمعون - - إن عن وعي أو غير وعي - بين لغة العلم ولغة الحديث عن لغة العلم. وحديثهم على هذا النحو لا يكون خاليا من المعنى، وهو ما ولّد، حيرة اصطلاحية آثارها ما زالت حاضرة وقد تواصل ما لم نفكّر في وضع قواميس تقوم على «التعادل التّصوري» بين اللغة المصدر واللغة الهدف.

1. حدّ المصطلح .

إنّ كلمة مصطلح تعريب للفظة (Terme)⁽¹⁾ من اللاتينية (Terminus) أي الحدّ الذي يفيد نهاية مسارات من التفكير وسلسلة من التحوّلات وعدم قبول أيّ تطوّر جديد.

قد تكون خواصّ المصطلح ووظائفه منافية لوظائف اللغة الطبيعية لأنّه ينزع نحو الثبات والجمود، وهي تنزع نحو التطوّر.

من هذا التعريف الأوّل تنشأ مفارقة بين حدّ الرّمز ووظائفه من جهة وموضوعه أو مادّته المعرفيّة من جهة أخرى. ممّا جعل «كورت أوبيتز» (Opitz، 1983، ص 60) يلخّص كلّ هذا في سياق تشبيه طريف يرى فيه أنّ المصطلح كالصخرة الشاهقة التي تقف حجر عثرة في وجه نموّ النباتات وعائقا في وجه من يريد رؤية الأشياء بحريّة، غير أنّ مكانها الرّاسخ كعلامة يخوّل لها وظيفة المحافظة على القضايا الإنسانيّة (م.ن، ص 271). للمصطلح إذن دلالات ثابتة وأخرى متوسّعة فيها قد تستر الثابت منها وكأنّ جزءا ثانيا يساير الطبيعة في تطوّرهما وجزءا أوّل يرفضه.

وإذا نظرنا إلى المحدود من جهة دلّالته اللغويّة نقول إنّ صفة الثبات تجعل المصطلح مكتسبا لصفة المصطلحيّة ومختصّا بعلم من العلوم. أمّا صفة التطوّر فإنّها تجعله غير مختصّ فاقدًا لصفة «المصطلحيّة» (Determinologisation) كما تقول مازيار (Mazière، 1981، ص 2).

وتظهر هذه المفارقة أيضا في الصراع العلميّ الدائر بين علماء المصطلح النظريّ واللّسانيّين، ظهر علم المصطلح النظريّ في النصف الأوّل من القرن العشرين حاول أصحابه بناء على رؤية معرفيّة دقيقة فصله عن جميع العلوم وخاصّة عن علم اللّسانيّات، وبنوا محاولتهم على فكرة بسيطة في ظاهرها وعميقة فيما تطرحه من قضايا، وهي ضرورة التمييز بين دلّاتي الكلمة والمصطلح لأنّ

(1) Terme are as incongruous as are the rocks Lined up along fields in an open Landscape, impediments to plant growth and stumbling blocks as well to all who would like to move about freely, yet fixed in their places and guarded as property markers they help to keep human affairs in order.

دلالة الكلمة تنتمي إلى المحيط اللغوي الواردة فيه و«دلالة» المصطلح مرتبطة بالمحيط التداولي التواصلية وبالحقل المعرفي الذي تنتسب إليه.

ينتمي علماء المصطلح النظري إلى ما يسمى مدرسة «فيينا» وكان من أبرز روادها «وستر» ومجموعة من الطلبة نذكر منهم خاصة ساجي (Sager، 1990).

ومن أهم أطروحاتهم النظرية قولهم إن المصطلح لا يبنى على أساس دراسة ظواهر واقعية وإنما هو وصف لمثل عليا مجردة نحو أحادية المعنى فيه، وصحة التعريفات والتمثيل الأمثل للمفاهيم.

يعرف «وستر» المصطلح بقوله: «إن المصطلح تدخل واع لتطوير اللغة يدخل ضمن مسار ما ينبغي أن يكون لا ما هو كائن يصف المظاهر ويعلل وجودها» (عن خاطر، 2009، ص 24). وتعلل الكابري (Cabré، 1988) ظهور هذا العلم الحديث بقولها: (نورد النص مترجما من الإسبانية إلى الفرنسية).

« La terminologie moderne vue comme une discipline systématique et une pratique organisée est née à Vienne dans les années trente suite aux travaux d'Emanuel Wüster à s'intéresser à la terminologie sont essentiellement pratiques, il veut surmonter les difficultés qui trouvent leur origine, selon lui, dans l'imprécision la diversification et la polysémie de la langue naturelle⁽²⁾ ».

المصطلح إذن تشكيل لغوي إرادي مخالف للطبيعة لأنه بحث عن التسميات غير الموجودة انطلاقاً من التصورات الموجودة، وبذلك يكون المتصور متقدماً على التسمية ويكون المصطلح ذا مدخل واحد في المعاجم المختصة خلافاً لتعريف الكلمات متعددة المداخل في المعاجم العامة. وسنلاحظ لاحقاً كيف أن التعويل الضمني على السمات الدلالية في ترجمة المصطلحات يحولها في كثير من الأحيان إلى مجرد كلمات عامة في اللغة.

لكن علماء اللسانيات بمختلف انتماءاتهم المدرسية والنظرية يرفضون انفصال علم المصطلح النظري عن اللسانيات معتبرين أن دلالة المصطلح من

(2) Terminologie Nouvelles Revue Semestrielle de la Francophonie N° 21, Juin, 2000.

دلالة الكلمة وأنّ التعويل القصري على أحاديّة معني المصطلح لا يؤدي إلى فهم اللغة ووصفها.

وكحلّ توفيقيّ بين طرفي «الصراع» ظهر تيّار أراد أصحابه مدخلا لدراسة علم المصطلح التطبيقيّ وابتعدوا عن كلّ ما يمكن أن يشكّل مثالا عليا للدلالة الواحدة. ومن أهمّ أتباع هذا التيّار نذكر راستي (Rastier, 1987) وبوتيي (Pottier, 1974). فطرحا أسئلة عن طبيعة دلالة المصطلح وعمّا تمثّله السّمة الدلاليّة والسّمة تصوّريّة والتصوّر والمدلول وعلاقة المصطلح بالعالم إلخ وأثارا خاصّة مسألة الاختلاف بين مدلول الكلمة ومتصوّر المصطلح: لم نميّز بينهما؟ وما مدى مساهمة هذا التمييز في تطوير علم المصطلح وفي إنجاح الترجمات؟

2. أسس علم المصطلحات.

نوجز ما وضعه علماء المصطلحات النظريّ من أسس لعلمهم في النقاط التالية :

- ليس المصطلح من لغة طبيعيّة يحتاجه كلّ فرد، والغرض من تعلّمه مزاولة مهنة ما فهو على حدّ تعبير «فوستر» - كما ذكرنا - «تدخّل واع لتطوير اللغة» له وظيفة مزدوجة يصف الظاهرة ويعلّل ضمّنيّا وجودها.
- المصطلح تسمية شكلية ومحتوى تصوّريّ ذهنيّ قد يتطابق مع الكلمات العامّة تطابقا ظاهريّا فقط، وفي هذا إقرار أنّ التصوّر غير اللغة الرامزة وإن كان المصطلح منها.

المصطلح = تصوّر + تسمية

- لا بدّ أن تكون الدلالة أوّل مظهر يفرّق بين المصطلح والكلمة العامّة لانعدام وجود سمات تكون صالحة لوصف هذا وذاك، إضافة إلى كون تأويل مدلول كلّ واحد منهما يعود إلى ضوابط محدّدة سلفا. فما يميّز بينهما سيرورة الدلالة ومسارات إدراكها.

يحيل المصطلح على عدد محدود من المعاني في السياق التداولي (ولا أتحدث هنا عن دلالة المصطلح) في حين أن الكلمة قد تفيد عددا كبيرا من المعاني باختلاف شبكة العلاقات التي يمكن أن تنسجها مع غيرها من الكلمات.

- يستعمل المصطلح وفي ذهن مستعمله أن المخاطب يعرف ما يحيل عليه من تصوّرات، فمعانيه الثانوية محدودة أو معدومة. يقول كرييكو (Kripke، 1995) عنه :

(C'est un désignateur rigide) «هو معيّن صارم». ونعتقد أن التعارض بين دلالاتي المصطلح والكلمة صدى لاختلاف تاريخي بين مذهبين في التفكير اللغوي :

- مذهب أول يرى أنه يمكن ابتداء اللّغة والتأثير في البنى المعرفية الخاصة بمجتمع لغوي. ومن أعلامه نذكر «أفلاطون»، «ديكارت»، و«برغسون» و«لايبنتز» و«روسل» و«فريج». فاللّغة عندهم أداة رمزية تنظّم المعارف وتخرجها للوجود، ومن ثمة يمكن ضبطها بدقّة والاقتصاد فيها. وأصحاب هذا المذهب يشبهون في تفكيرهم وبشيء من التعميم أصحاب تيار علم المصطلح النظري.

- مذهب ثان يرى أن اللّغة طبيعية أقصى جهد الإنسان فيها مراقبتها ووصفها ومن ممثلي هذا الاتجاه «أوستين» و«فيتغنشتاين» و«كارناب» وكلّ من اهتمّ بفلسفة اللّغة في مظهرها الاستعماليّ ويعتبر أصحاب هذا المذهب أن تعدّد المعاني والترادف والجناس والتورية، كلّها ظواهر دلالية ضرورية لنمو الفكر، وأن غموض اللّغة مفيد لتطويرها والمحافظة على طاقة الإنشاء فيها.

من حالي الابتكار والاعتباط نستفيد أن الاختلافات بين المذهبين قائمة وكبيرة، تمكّن الإنسان من التفكير بجديّة في علاقة اللّغة بالفكر وفي علاقة موضوع التفكير بأفعال التفكير لأنّ باللّغة نحاول جعل التمثيلات الذهنية البيّنة والمبهمّة مشتركة بيننا، ونحاول خاصّة جعل المعارف العامّة منظّمة سهلة التداول لتيسير التواصل. وبفضل المنطق والرياضيات (لاسيما في النصف الأول من

القرن العشرين) حاول اللسانيون - واعتمادا على أعمال كانط المهمة بمسارات التفكير أكثر من اهتمامها بمواضيعه - تقريب الفكر اللغوي من العلوم الصورية مستغلين في ذلك ما يسمّى اليوم بالذكاء الاصطناعي من أجل تنميط التصورات ونمذجتها.

3. ما التصوّر ؟

ثمة مجموعة من الخاصّيات يمكن أن نعرّف بها التصوّر دون أن تكون جامعة مانعة. نختصرها في مجموعة من النقاط هي :

- كلّ تصوّر له مجموعة من المكوّنات ولا يوجد تصوّر له مكوّن واحد فحتّى التصوّر الأوّل الذي منه تبدأ الفلسفة له عدّة مكوّنات. وانتماء المكوّنات إلى تصوّر ما يفسّر على أنّه مجرد انتماء وبالتالي لا يلزمه.

لا يوجد تصوّر له كلّ المكوّنات. والكليّات التي تقدّم نفسها على أنّها تصوّرات مرجعية نعود إليها في القياس، تخرج عن مقولة الكليّة متى أرادت البحث عن تفسير لقوانينها وتقويم المبادئ الأصول التي قامت عليها. أي إنّ لكلّ تصوّر حدودا غير قارّة وظيفتها تعريف المتصوّر ولهذا منذ «أفلاطون» إلى «هنري برجسون» (وهو أب الإبستمولوجيا (1859-1941)) نجد أنّ مسألة التصوّر عبارة عن علاقات تقاطع وتفكيك وتحليل وإعادة بناء للمعرفة، الأمر الذي جعل التصوّر ينفلت باستمرار من سلطة العقل وخاصّة من سلطة اللّغة ولهذا يعسر ترجمة التصوّر بوسيط اللّغة فخصائصها عادة ما تؤثر فيه وتقدّمه بشكل مخالف لطبيعته .

- لا وجود لتصوّر منفرد أو أصليّ مقابل ذلك ثمة علاقة جدليّة بين تصوّر وآخر والفلسفة تنشئ تصوّراتها متى قرّرت أنّ إشكالا ما لم يطرح بطريقة جيّدة.

- تلصق اللّغة بالتصوّر وتحاول تعيينه وتوهمنا بكونها تمثله أو تطابقه. وإذا أردنا نقل تصوّر من لغة إلى أخرى فإنّنا نخلق تصوّرات جديدة لأنّها لا تسكن اللّغة المصدر أو الهدف.

- لا توجد علاقات زمانية بين التصوّر والشيء، وإنّما تختزل الصّلة بينهما فيما يسمّيه ديكرت مجرد حدوس (Des simples intuitions). ويوضح جيل دولاز (Deleuze، 1991) في مقال عن برغسون مفهوم الحدس الحقّ بكونه يمكننا من طرح الإشكالات في ثلاثة مستويات هي:

- * مستوي إبداع الإشكال ويمثّل حافز تفكير وتاريخ البشر مبنيّ عليه فالإنسان العالم يفكر ليضيف معرفة إلى ما هو موجود .
- * مستوي إدراك الاختلافات الحقيقيّة الخاصّة بالطبيعة لجعل الوعي حيّا ومخالفا للمقولة والنمذجة وقادرا باستمرار على الإضافة .
- * مستوي إدراك الديمومة في الواقع.

نستفيد من قول «جيل دولاز» أنّ التصوّر حادث وليس جوهرًا، هو حالة تفكّر تشتغل بسرعة غير محدّدة، ولا تبطؤ حركتها إلّا متى أراد العقل تحديد مكوّناته والنظر في العلاقات الممكنة بينها أو مقارنة تصوّر بغيره من التّصورات. فلا وجود لمناسبة آنية زمانية بين التّصوّر والشيء.



- التّصوّر نسبيّ ومطلق : نسبيّ مرجعه في ذاته متى قارّناه بمكوّناته. فهو من هذه الجهة يعدّ مصدرا للمعرفة القابلة للتجزئة والتحليل. ومطلق متى اعتبرناه مجالا مرجعيّا مفترضا، ولهذا لا تتطوّر الفلسفة إلّا إذا طوّرت فرضيّاتها التي تبنى عليها تحليلاتها، وتكون باستمرار قابلة للتعديل، فلا دغمائيّة في الفكر الفلسفيّ. يعرف «لبنيتز» (Leibnitz) التّصوّر في هذا التوجّه وبشكل إيحائيّ بقوله : «كنت أعتقد أنّي سأرسي بمركبي على الرصيف لكنني دُفعت إلى أعماق البحر»⁽³⁾.

- العلاقات بين مكوّنات التصرّور الواحد تحوّل العالم الممكن إلى حقيقة بواسطة اللّغة يقول «جيل دولاز» عن تصوّر الغيريّة (Lautrui) يكفياً يقول الواحد منا «إني خائف» حتى نعطي لمتصوّر الغيريّة حقيقة بعد أن كانت إمكاناً- وإن كان قولي كاذباً- فاللّغة من حيث هي أشكال رمزيّة تساعد علي بلوغ التصورات في العوالم الممكنة وتعطيها قيمة داخل مدلول نطاقيّ أعمّ.
- من خاصّيات التصرّور أيضاً أنّه لا يخلق من عدم وهذا من شأنه أن يوفر للإنسان إمكان الانتقال من تصوّر إلى آخر بواسطة خلق فضاء إدراك محفّز للتّعقّل ومنفتح على التعريف غير المتناه، أي لا وجود للمعنى أو الخطأ في التصرّور. فهو عالم ممكن ينشئه الإنسان ويمنع التحامه بحالة الأشياء في الكون (أنظر عيساوي. 2009. ص 126 و 127)

- الانتقال من تصوّر إلى آخر يتمّ وفق نوعين من المراحل :

1. إمّا أن نعطي للانتقال من (أ) إلى (ب) قيمة مختلفة (Valeur variable) عن الانتقال من (ب) إلى (أ).
2. وإمّا أن نعطي للانتقال قيمة ثابتة ووظائف مختلفة (valeur constante et fonction variable) سواءً أكان من (أ) إلى (ب) أو من (ب) إلى (أ) فوظيفة الانتقال تكون باستمرار مختلفة.

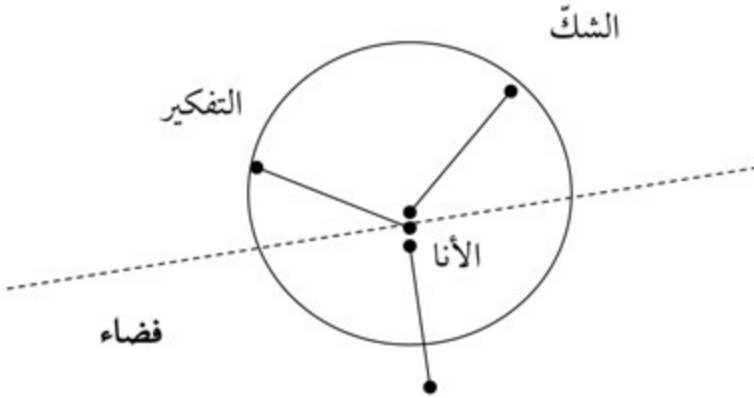
مع ضرورة الانتباه إلى أنّ حركة الانتقال ليست التصرّورات نفسها ولا فهما أو إدراكاً أو امتداداً دلاليّاً للمتصوّر، وإنّما هي تنظيم فكري. وكلّ حركة منظّمة تتبع جارتها في النظام عبر مسارات معرفيّة. فحين نتصوّر طائراً ما فإنّنا لا نتصوّرهُ في نوعه وجنسه، وإنّما في شكله ولونه وصوته... وهي مكوّنات وصفات وسم غير قابلة للحصر، ولهذا يجب تجنّب الخلط بين التصرّور وحالة الشيء في الكون لتجنّب الخلط بين التصرّور والقضيّة، وهذا الخلط عادة ما يوقعنا فيه المنطق والعرفانيون المشتغلون علي الدلالة التصرّورية منهم خاصّة «لانجاكار».

- كلّ تصوّر ومن زاوية وظيفة المنطق في علاقتها بإعمال العقل مرتبط بالفهم والتوسّع ويحتاج إلي عمليتين نفسيّتين أساسيتين لاكتماله: هما التجريد والتعميم.

ومن أمثلة التصوّرات الفلسفيّة نذكر مثال «كوجيتو» ديكارت «أنا أفكر إذن أنا موجود» يمثّل الأنا تصوّراً مركزيّاً (le Moi est mon état pure dans la nature) ولالأنا ثلاثة مكوّنات تصوّريّة فرعيّة (الشكّ، المفكرّ، الموجود) يدرك الانتقال بين المكوّنات من حيث هو قيمة ثابتة أنا الشاكّ أفكرّ وموجود، إذن أنا شيء يفكرّ. فقد بني ديكارت تصوّره على مبدأ استمرار أعمال الفكر وللتدليل على الصّفة التّصوريّة في كلّ مكوّن فإنّ الانتقال بين المكوّنات يتمّ بواسطة خلق فضاءات معرفيّة - كما ذكرنا- وهي في هذا الكوجيتو نوعان :

- فضاء أوّل : مكوّن من الشكّ والتفكير (أنا أشكّ ولا يمكن أن أشكّ في أنّي أفكرّ) .
 - فضاء ثان : مكوّن من التفكير والوجود (لأفكرّ لا بدّ أن أكون موجوداً) .
- نوضّح بالرّسم التّالي :

- فضاء 1



تمثّل المكوّنات حدود تصوّر الأنا وهي مرتبطة ومتلازمة في فضاء تصوّري واحد.

بقي أن نسأل هل يمكن اعتبار أو افتراض التّصوّر علماً؟ وهل يبنى على ما هو موجود؟ هذان السؤالان محرّجان بعد كلّ ما ذكرناه عن حدود التّصوّر لكن إذا أقررنا أنّ اللّغة نظام رمزيّ محيل علي دلالات ومعان منها الكشف عن التّصوّرات ، فإنّنا نقول إنّ معاني التّصوّرات لوحدها يمكن أن تشكّل موضوع العلم ومادته المعرفيّة، لأنّ التّصوّر من جهة كونه حالة تفكير فإنّ اللّغة الواسمة إيّاها تكون

صادقة متى كان مضمونها مطابقا لحالة الأشياء الموصوفة وكذلك التصور يكون صادقا متى كان ممثلا للذات المتصورة لا مطابقا لها، فمتصور الدائرة ليس هو ذاك الشكل الدائري الذي يرتسم في أذهانها، إذ ليس كل ما هو دائري دائرة، العلة في ذلك هو أنّ اللغة هي الآلة الوحيدة الكاشفة عن التصورات، ولا نبغ حقيقتها ما لم تكن اللغة صريحة واضحة ودقيقة.

وبناء علي ما ذكرنا من تعريفات واستنادا إلي ما هو شائع وعام من غايات الترجمة وهي محاولة إثبات حقيقة النصّ المصدر. وإذا عرفنا خصوصية العلاقة بين المتصور والمصطلح فإننا نري أنّ ترجمة المصطلحات العلمية تحتاج إلي كثير من الجهد قصد الإلمام بالتصور الذي عنه نشأ المصطلح وصدر.

4. السمة التصورية والسمة الدلالية

يصعب الإحاطة بحدّ ناجع للسمة بصفة عامّة وفي علم المصطلح النظري بصفة خاصّة. يسمّي المصطلحيّون السمة التصورية خاصية (Caractère) ودون مبالغة يمكن الإقرار ومن خلال ما أجري من أبحاث لسانيّة أنّه يتعذّر أن تكون السمة تمثيلا مباشرا لأحد مظاهر المرجع بسبب عدم تناهياها. فهي عبارة عن تركيب ذهنيّ معقّد ومتكرّر لعبارة تكون مختلفة الاستعمال تتبدّل تبعاً للغة مستعملها وظروف استعمالها، تساعد على وصف دلالة مصطلح ما لكنها لا تنتج عن مخزون معجميّ ذهنيّ قارّ.

وقد قسّم بواسون (Boisson، 1997، ص55) السمة إلى نوعين : تصوّريّة وتسمّي أيضا جوهرية في علم المصطلح النظريّ ودلالية في علم اللسانيّات. وقال إنّ الاختلاف بينهما يكمن في درجة حضور الواحدة منهما لا في طبيعتها. وهو هنا يشير ضمنا إلى أنّ حضور السمة الدلالية أكثر وأبلغ في الوسم الدلاليّ للكلمة، في حين أنّ للسمة التصورية حضورا نادرا ومقصورا على مجموعة محدودة من الأفراد ممّن يشغل على المصطلحات أو يوظّفها ديكار ومامافي (Depecker & Mamavi، 1997) وهي لا تكون ثمرة تحليل تباينيّ كما لجأ إليها (بوتي، 1974) في تحليله الشهير لأسماء المقاعد. فالمصطلح لا يشترك مع غيره من المصطلحات في السمات الدلالية ولهذا يكون التعويل عليها

في خلق تعادل تصوّري بين اللّغات غير مثمر أو على الأقلّ تحتاج السّمات إلى قرائن أخرى تعضدها.

وللسّمة التّصوّرية دور مهمّ في عمليّة إظهار المصطلحات المعادلة بين اللّغات. وتعدّ هذه المسألة مقومًا مركزيًا عند «وستر» في علم المصطلح النظريّ لأنّها تحمّلنا على التساؤل عن ماهية ما يمكن أن يشكّل تصوّرًا رغم أنّها مسألة تبقى في جميع حالات مباشرتها مقيدة باللّغة.

وفي هذا المستوى يصبح التمييز بين تطبيقات علم المصطلح النظريّ وما يقوم به المعجميّ من محاولات تحديد دلالة المفردة عسيرًا ودقيقًا. والدليل على ذلك أنّنا نلاحظ وجود ضرب من التماهي بين الاختصاصين فعالم المصطلح التطبيقيّ أصبح يشغل في مجال هو من اختصاص عالم المعجم ليخلق تعادلاً تصوّريًا بين اللّغات تيسّر عمليّة إنتاج المصطلح وترجمته. وفي هذا السياق نجد عدّة كلمات نظنّ أو يظنّ أصحابها أنّها مصطلحات فيدرجونها في قواميسهم المختصّة، وكلمات أخرى تدرج في المعاجم اللغويّة العامّة وأصلها مصطلحات تحيل على تصوّرات دقيقة. وسنذكر أمثلة عن كلّ إدراج لاحقًا.

السؤال إلى أيّ مدى تكون السّمات التّصوّرية مقيدة بمدلول الكلمة؟ لاسيّما أنّ كلّ مترجم يحاول أن يبحث عن فضاءات معنويّة مشتركة وبعيدة عن التّصوّرات أو المدلولات الخاصّة بكلّ لغة وكأنّه يبحث باستمرار عمّا يسمّيه (مركز البحث في علم المصطلحات والترجمة (C.R.T.T). «التصوّر الذهني المثالي» (Archi-concept).

5. التّصوّر والمدلول

لابدّ من الإشارة في البدء إلى وجود اختلافات في مقارنة علاقة المفهوم (Notion) بالتّصوّر (Concept)⁽⁴⁾ من اللّسانيّين من يميّز بينهما فيعتبر أنّ المفهوم

(4) المنظّمة الدوليّة للمعيرة تخلت عن مصطلح (Notion) وأبقت مصطلح (Concept). أنظر في هذا الصّدّد فصل وصف المفاهيم في معيار إيزو (I.S.O) رقم 860 / 1996 عنوانه: الأعمال المصطلحية وأعمال التوحيد القياسي حول المفاهيم والمصطلحات (Travaux terminologiques – harmonisation des notions et des termes)

يحتاج إلى دليل والتصور لا يحتاجه ومنهم من يأخذهما بمعنى واحد ولا يميز بينهما.

عن هذا ظهر اختلاف ذو طبيعة أخرى يخص علاقة التصور بالمدلول من اللسانيين وعلماء المصطلح النظري من يجمع بينهما ويعتبر أن التصور هو المدلول ومنهم من يميز بينهما.

هل ينبثق التصور عما نحمله في أذهاننا من قبل أو عما نحمله من الواقع انطلاقاً من تجارب الحواس؟ هذا السؤال إشكاليّ وعسير في آن واحد، لأن علماء المصطلح والمترجمين لا يتركونه إذ يعتبرون كل تصور فطريّ ينتج بداهة عن الشيء المسمّى وعن إحالة الاسم على المسمّى. وهو تفسير بسيط وغير مقنع في كثير من الأحيان، لأنه يجمع بين ضربين من فهم التصور: التصور الناتج عن المصطلح والتصور الناتج عن مدلول كلمة غير اصطلاحية فريج (Frege, 1971، ص 14). وهو أيضاً جمع يجعل مضمون الكلمة مضمّنة في التصور.

ولهذا يسعى خبراء التقعيد التقني بأوروبا إلى وضع حدود فاصلة بين مدلول الرمز اللغوي وتعريف التصور، ويركّزون بصفة واضحة على عدم إعطاء الأوليّة لتعريف التصور بصفته قولاً لغوياً يدرك ممّا يحمل الدال من مدلولات. وإنما يدعون إلى تعريف التصور بجميع خصائصه ثم يأتي المصطلح للوسم فقط. بمعنى لا نهتمّ به باعتباره رمزا في لغة معيّنة له مقومات ذاتية وإنما الاهتمام أن يتّجه نحو التصور موضوع العلم وما المصطلح إلا مجرد تسمية محيل بالضرورة على نفس التصور مهما اختلفت اللغات. ولا ينفي الخبراء في هذا السياق وجود نوعين من التصور فيزبيسكا (Wierzbicka، 1989).

تصور أدنى يكون قريبا من علم الدلالة اللغويّ العام لقربه من الاستعمال متى انتقل المصطلح من مجال اختصاصه الدقيق إلى مجال الاستعمال العام يسمّى «ماير» و«ماكينتوش» (وهما لسانيان من جامعة أوطوا بكندا) هذا الانتقال بـ«تميع المصطلح» لأنه يتحوّل إلى مجرد كلمة عامّة فاقدة لخصوصيّاتها التصوريّة فنستعملها دون الوعي بمضمونها الحقيقيّ.

تصور أقصى عكس التصور الأوّل تتحوّل فيه الكلمة العامّة إلى مصطلح.

ولاشك أن كل انتقال تنتج عنه تبدلات معجمية دلالية وتواصلية وعليه قيل إن تعريف المصطلح كما يريده علم المصطلح النظري متعذر بسبب عدم إمكان جمع السمات التصورية الضرورية في مصطلح واحد وإقامة علاقات نسقية أو جدولية بينها تبعا لحسابات خوارزمية دقيقة، خلافا لتعريف الكلمات في المعاجم اعتمادا على ما لها من سمات دلالية تحدّد دلالاتها العامة.

لكنّ مقابل هذا العسر في التعريف لدى «وستر» وأتباعه ثمة محاولات قام بها (راستي، 1987) و(بوتي، 1974) تتمثل في البحث عما سميّه «خصائص الوحدة المنطقية للمصطلح» (les caractéristiques de l'unité logique d'un terme) وينظر إليها وفق محورين :

- محور الاستبطان (Introspection) (الفهم بالمعنى القديم) ويتمثل في الإلمام بمجمل خصائص الشيء المتصوّر حتى يكون تصوّرنا دقيقا وبيّنا.
- محور التعميم يمثل مجمل الأشياء التي ينطبق عليها التصوّر وتكوّن حقله الاصطلاحي، دون أن تكون المصطلحات المحيلة على حقل تصوّري محيلة على متصوّر واحد. وداخل محور التعميم ثمة محور فرعيّ يسميه كامبنهود (Campendhoudt، 1991) محو الاستبدال، يمكننا من النظر في العلاقة بين المصطلحات إذ نجد في بعض الأحيان مصطلحا واحدا يشير إلى عدّة تصوّرات.

6. الرمز بين التصوّر والمدلول.

تفيدنا اهتمامات علماء المصطلحات التطبيقية أن دمج المدلول بالتصوّر لا أساس له من الصحة. أثّرت هذه المسألة خاصّة في أعمال (راستي، 1987)، (ديكار، 1997) و(كابري، 1998).

انطلق هؤلاء من ملاحظة دقيقة مفاده أن علماء المصطلح النظريّ يستخدمون مصطلح (Concept) لقول (Signifié) مدلول. ويستعمل غيرهم من اللسانيين المعجميين مصطلح مدلول لقول تصوّر.

يجسّد هذا الفرق سوء التفاهم بين الطرفين ويرجعنا خاصّة إلى نشأة اللسانيات عند «دي سوسير» وحديثه عن ثنائية الدال والمدلول كيف أن اللغة منغلقة على

ذاتها في شكل بنيويّ بناء على اعتباريّة العلامة والمرجع. وما هو من طبيعة الفكر عادة ما يتدنّى عنده إلى مستوى انعدام الشكل (Amorphe). ففي تعريف العلامة اللسانية يرى «دي سوسير» أنّها توحد بين الصورة السمعية والمتصوّر الذهني ويعني المتصوّر الذهني المعنى لأنّ كلّ تغيير في الصورة السمعية يؤدّي إلى تغيير المعنى:

«Le signe unit un signifiant (image acoustique) et un signifié (concept)».

ومن بين الذين حاولوا دفع تحليل «دي سوسير» إلى أقصى حدّه نذكر «هيلمسلاف» حين شدّد على أنّ الفكر لا معنى له ما لم يتحوّل إلى رمز واستشهد في هذا السياق بقول دي سوسير نفسه «يبدو الفكر إذا ما أخذ بحدّ ذاته كأنّه سديم لا شيء فيه يكون محدّدا بالضرورة فما من أفكار معدّة سلفا ولا شيء بين فيها قبل ظهور اللّغة».

وأشار «دي سوسير» إلى أنّ الرمز اللغويّ لا يوحد بين الشيء والاسم بل يوحد بين التّصوّر والصورة الصوتية، مؤكّدا أنّ التّصوّر سمة نفسية للصّوت، وأنّ التّصوّر كلّ والسمة النفسية جزء. ولهذا اقترح في دروسه استبدال تصوّر بمدلول وسمة نفسية بدال - وقد اتّبعه اللسانيّون في ذلك - معتبرا أنّ التّصوّرات تتألف من أفعال الإدراك.

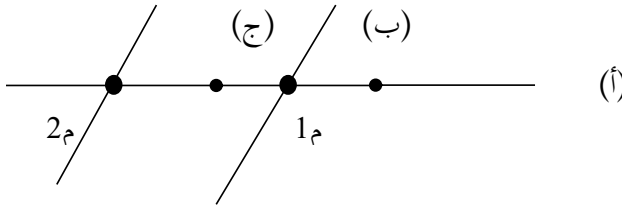
ولم يفصل في دروسه بين كلمات فكر (Pensée) وفكرة (Idée) وتصور (Concept). ولم يصرّح أنّ اللّغة ذهنيّة تختزل في الفكر. فبقيت الحدود الفاصلة بين التّصوّر والمدلول ضبابيّة غير واضحة عنده لشدّة اعتنائه بالدوال أكثر من المدلولات.

7. هل يحدّ التّصوّر بالمدلول

إذا نظرنا في بنية المصطلح المكوّنة من تصوّر وتسمية، واعتبرنا أنّ التسمية تحيلنا على التّصوّر فإنّنا نقول إنّ كلّ تسمية مضلّلة لأنّها مستمدّة من تقليد اعتقد أصحابه أنّ علم المصطلحات مجرد وضع للمصطلحات إزاء تصوّرات. وفي هذا الاعتقاد حجب لطبيعة الرّمز اللغويّ وحجب لما يمكن أن تكون عليه علاقة الرمز بالتّصوّر. فالعلاقة قائمة على الجمع بين التعميم والتجريد ممثلة في الرّمز

والتخصيص والوحدة ممثلة في التصوّر. الدليل على ذلك أننا نقبل الاتفاق في الإحالة على متصوّر واحد في مستوى الدّوال الاصطلاحية. وهو في رأينا مؤشّر ضمنيّ إلى أنّ التعادل التصوّري في هندسة المعرفة غير ممكن إذا نظرنا إليه من زاوية مدلول الرّمز اللغويّ فقط. مثال ذلك :

إذا كان المصطلح (أ) في اللّغة العربيّة يعادل المصطلح (ب) و(ج) في اللّغة الفرنسيّة والمصطلح (ب) أو (ج) في الفرنسيّة لا يعادل المصطلح (أ) في اللّغة العربيّة. معنى ذلك أنّ المصطلح (أ) يتضمّن تصوّرين فرعين (أو مدلولين عند من لا يفرّق بين التصوّر والمدلول) في شبكة تصوّرات ينبغي التمييز بينهما :



يفترض الانتماء إلى تصوّر واحد وجود ضرب من التقارب الدلاليّ بين (ب) و(ج) في اللّغة الفرنسيّة. وهي قرابة تستغلّها المعاجم المتخصّصة لصياغة تعريفات مرادفة ونجدها أحيانا في علم المصطلح التطبيقي (كامبنهودت، 1991) إضافة عدّة مرادفات (م₁، م₂) بموجب الوصف الدلاليّ يجعل المعجميّة المتخصّصة تتقاطع مع علم المصطلح التطبيقيّ. وهي ظاهرة يرفضها علم المصطلح النظريّ لانعدام تطابق المحتوى الدلاليّ مع التصوّر، ولاعتباره أنّ الترادف لا يمكن أن يكون إلّا في مستوى المدلولات وإنّ أحالت على متصوّر واحد. بل حتّى كونه ترادفا في مستوى الدّوال ضعيف لأنّ مجرّد تحليل مدلولاتها يبيّن الفرق بينها لاسيّما أنّ التوسّع الدلاليّ مفهوم مطلق ومجرّد.

لهذه الأسباب دعا علماء المصطلح النظريّ إلى أن تكون التسمية الواحدة مطابقة للمصطلح الواحد ليتمّ فصل عمليّة ابتكار المصطلحات عن استعمالها الفعلية، ولتمييز بين ما ينتمي إلى نظام الفكر وما ينتمي إلى نظام اللّغة. لذا نقول إنّ وضع المصطلح الدقيق ضرب من التهيئة الماقبلية للترجمة السليمة (وإن كان

هذا ليس شأن واضح المصطلحات) فلا بدّ أن يتفطن المترجم إلى خصوصيّة كلّ لغة وإلى أنّ وصف التصرّوات ليس متجانسا، وبالتالي لا يكون التصرّو هو المدلول كما يذهب في ظنّ البعض ولا يحدّ به.

- وإن افترضنا إمكان حدوث ذلك وجب علينا التسليم حينئذ بأحد أمرين :
- إمّا أنّ التصرّوات تتغيّر إلزاميّاً من لغة إلى أخرى لأنّ المدلولات تتغيّر.
- أو أنّ مدلولات اللّغات تتساوى فيما بينها وهذا محال.

ثمّة إذن فراغ لغويّ في الجمع بين التصرّوات وما يقابلها من مدلولات يسمّيه (بوتيي 1992، ص 44) «طيفا». ويعتبره الحافز الوحيد لاستعمال تسميات مطابقة من زاوية مدلولاتها للتصرّوات المتحكّمة فيها. ويفسّر هذا الحافز خاصّة بمحاولة تأليف معاجم متخصصة ودقيقة تعتمد بدرجة أولى على النّظر في التصرّوات لإعادة بناء المصطلحات وصياغة ما يناسبها من تعريفات لأنّ اللّغة (كلّ لغة) تنزع إلى تضليلنا إذا ما عزلناه عن المتصرّو، من أمثلة ذلك كلمة (Contrôle) فإذا أردنا أن نضبط ما تحيل عليه من تصوّر نجد أنّها تعني في اللّغة العربيّة // الرقابة // وفي اللّغة الانجليزيّة // السيطرة الفاعلة // وفي اللّغة الفرنسيّة تفيد // السيطرة (la maîtrise) و// التحقق // أو // التدقيق (la vérification).

فما تُعدّده اللّغة الفرنسيّة من تصوّرات يجمع في اللّغة العربيّة واللّغة الإنجليزيّة في متصرّو واحد. هل اللّغة الفرنسيّة أكثر دقّة من اللّغة العربيّة والأنجليزيّة قد يكون هذا ممكنا، لكنّ الأهمّ من كلّ ذلك هو أنّ الانطلاق من اللّغة نحو التصرّو يقتضي أن يكون المدلول واضحا حتى لا نخطئ، ولهذا نلاحظ أنّ استعمال بعض المصطلحات محذور في بعض الاختصاصات مثل كلمة (Contrôle) في الهندسة الذريّة، لأنّ مدلولها غامض واستعماله قد يؤدّي إلى عواقب وخيمة فلا مكان للمدلولات العامّة في هذا النّوع من الاختصاصات.

بعض الاختصاصات الدقيقة الأخرى تحوّل المدلول إلى رمز، للحدّ من إبهامة مثل مدلول المياه في علم الكيمياء تحوّل إلى رمز (H₂O) (هيدروجين وأوكسجين) حتّى لا يثير الخيال وهذه ميزة أساسيّة في العلوم الدقيقة. يقولقرانجي (Granger، ص 26-27) : «إنّ الرّموز التي تكون أوّل الأمر

مثقلة بالتضمينات التي تربط عادة بالصّور تتجرّد منها تدريجيّاً لتعمل كبنى مؤلّفة من عناصر حمّالة معان محدّدة وقابلة للتركيب في ما بينها. وينزع كلّ علم إلى تطوير نظام كتابة خاصّ يفصل بشكل بيّن ومخالف إلى حدّ ما عن ترميز اللّغة الطبيعية».

فرمز (H₂O) مدلوله : / الماء /.../ eau/ water/ aqua

وإفادته في اللّغة الطبيعية تأخذ مساحة دلاليّة وبعداً إنفعاليّاً كبيراً فهو عنصر سائل مصدر حياة ونقاء وطهارة ونظافة إلخ.

إنّ للّغة الطّبيعيّة أبعاداً تضمينيّة واسعة ومثيرة لطائفة كبيرة من التّصورات المختلفة في المجتمعات اللّغويّة، لأنّ الرّمز اللّغوي يكون دائماً مزوّداً بحياة سيميائيّة خاصّة يسمّيها ابن سينا مساحة تحرّك أو توسّع دلاليّ. ويخطئ من يعتقد أنّ تعريفاً معجميّاً ما ثابت غير قابل للتّعديل أو التّغيير، وعليه يمكن القول إنّنا نستطيع أن نراقب الصّلات القائمة بين التّصوّر والرّمز لأنّه متعدّد المعاني في حين يتعذّر العكس حتّى لا نجبر أنفسنا على التّقيّد بالتحليل التّقليديّ للمدلول.

وسنذكر لاحقاً بعض الأمثلة تبيّن أنّ تعثر التّرجمات خاصّة الاصطلاحية

منها يعود إلى عدم التّمييز بين التّصوّر والمدلول وبين المصطلح والكلمة العامّة. فالثابت أنّه ثمة تعويل يكاد يكون كلياً على

في ترجمة المصطلحات وهو اختيار منهجيّ ومعرفيّ نبين سلبيّاته من خلال الأمثلة التالية :

1.7. الترجمة بالترادف.

هو ضرب من الترجمة يعزل المصطلح عن سياقه التّصوّري فيفقدّه دقّته ويجعل ترجماته متعدّدة يعسر أحياناً اختيار الأنسب منها نحو مصطلح (Classification) ترجم بـ: (تصنيف، فئة، تنسيق، تبويب، ترتيب، تنظيم) ومصطلح (Catégorie) ترجم بـ: (صنف، مقولة، باب، جنس) فالتعويل على ذكر المرادفات في الترجمة دليل على كون المصطلح غير واضح في ذهن المترجم. وكأنّه يقيم حدّه للمتصوّر الذهني الذي صدر عنه المصطلح الأصليّ على ضرب من المجاز الجمعيّ للمدلولات، فهو غير قادر على الارتقاء بالمتصوّر الذهنيّ إلى مرتبة التّأليف

لصياغة مصطلح واحد جامع وإلاّ بم نفسّر هذا الجمع غير المبرّر لطائفة كبيرة من المصطلحات؟

نظرنا في بعض تعريفات المقولة فعند ج. مونا (Mounin) 2004، مثلاً تعني المقولة الوحدات الأصلية للانتظام الأوليّ مثل مقولة الكلمة (اسم، فعل، حرف) وهي كلية تجمع بين كلّ اللّغات. أمّا المقولات النحويّة نحو مقولة الزمان والعدد والجنس فهي عنده خاطئة لارتباطها بتقليد نحويّ غربيّ مأخوذ من كلية مفترضة المنطقية والفلسفة الأرسطية، أي إنّ من يترجمها باب أو جنس ربّما يكون قد عوّل على التقليد النحويّ الغربيّ فوسّع ترجمته وجمع بين مصطلحات لا يمكن الجمع بينها إذ لا بدّ في تقديرنا من التمييز بين وظيفتين معرفيتين لمصطلح المقولة :

- وظيفة حدّ مكوّنات مستوى من مستويات اللّغة ونسمّيه وظيفة وصف حالة الشيء.

- وظيفة حدّ نظام علاقات المكوّنات أي ما يمكن تصوّره من وظائف عن الشيء وحالته في الوجود.

والوظيفتان مختلفتان وأغلب الظنّ أنّ المقولة تعرّف بالوظيفة الأولى لا الثانية. يقول «كانط» إنّ المقولة تعني التصوّر أو الإدراك الأصليّ الذهنيّ للمكوّن في التقسيم

(C'est un concept fondamental de l'entendement)

هل تصوّر الصّنف هو نفسه تصوّر الجنس أو الباب أو المقولة؟ الجواب لا. ولهذا وجدنا بعض المهتمين بترجمة المصطلحات يجنحون أحياناً إلى إرداف المصطلح بمخصّصات بحثاً عن الدقّة نحو (Catégorie grammaticale) (باب نحويّ) و (Catégorie logique) (صنف منطقيّ) و (Catégorie du discours) (أجناس الخطاب) فما السبب الذي يجعل المترجم يختار الموصوف باباً للنحويّ ومقولة للمنطقيّ وليس العكس! هذه أسئلة نظرناها ولا يجيبنا عنها إلا صاحب الترجمة.

كذلك ترجمته مصطلح (Complexe) يتغيّر المرادف بتغيير ما ينعت به فيعرّب (Complexe Consonantique) بـ (مركب حرفيّ)

و(Complexe phonique) بـ (عنقود صوتي)
 و(Complexe vocalique) بـ (مركب حرفي)
 وأحيانا يستقر المصطلح المترجم ولا يتبع ما يُنعت به نحو (Conjonction)
 (رابط) فيترجم:

(Conjonction adversative) بـ (رابط استدراكي)
 و(Conjonction assertive) بـ (رابط تأكيد)
 و(Conjonction corrélatve) بـ (رابط وصلي)
 و(Conjonction de subordination) بـ (رابط تعلقي)
 و(Conjonction de disjonction) بـ (رابط تخيري)

إذا كان المصطلح كما يقول «د. المسدي» السور الجامع للعلم منه نطل على المفاهيم وهو الأداة الأولى لكشف الأبنية المعرفية فكيف لنا أن ندرك التصورات ونعي علاقاتها بالمصطلحات والآلة الكاشفة غير واضحة في ذهن المترجم إضافة إلى عدم تمثّل التصورات.

2.7 . في تسمية الشيء باسم وظيفته.

قد لا يميّز المترجم بين الشيء المتصوّر ووظائفه فتكون ترجمته خاطئة. ونكتفي بذكر مثالين عن هذا النوع من الترجمة :

- لفظة (Phonème) ترجمت «بصوتم» على وزن فعْلَمَ من مادة صَوَتَ، قال المسديّ حوّل المترجمون المصطلح عبر طريقة التوليد المعنويّ من مجرد وحدة أدائيّة إلى وظيفة صوتيّة فوضعوا القالب الصّرفي وضعا موازيا لوزن نظريّ مجرد دون التفكير في أنّ «فَعْلَمَ» غير موجود في اللّغة العربيّة رغم أنّه مستساغ لمجانسته لوزن «مَفْعَلٌ». والجدير بالذّكر أنّ «صوتم» استقرّ مصطلحا منذ بداية السبعينات في المدرسة اللّسانيّة التونسيّة لأنّ كثيرا من الصّيغ تقبل زيادة ميم في آخرها لكنّ الأهمّ من هذا هو أنّ تعريب (Phonème) بصوتم يحوّل موضوع الترجمة من كونه شيئا مشارا إليه إلى كونه شيئا ذا وظيفة في جهاز التصويت، وبين الشيء ووظيفته فوارق عدّة.

فأدّى هذا إلى وجود اختلافات كبيرة في ترجمة مصطلح (Phonème) فهو وحدة صوتيّة (في معجم المصطلحات اللّسانيّة) وحرف (عند مبارك مبارك)

ومستصوت ولا فظ وفونيم في (مجلة الفكر العربي، 1979) يعود تعدد الترجمات إلى تعويل المترجمين على وظيفة الصوت في السلسلة النطقية ويحدونه باختلافه عن غيره من الصواتم. فالاختلاف بين الصواتم يكمن في التضاد بينها أي في ما يؤديه كل صوتم من وظيفة تمييزية لا في ما به يكون الصوتم صوتما.

أما (مونان، 2004) فإنه يحد الصوتم بكونه أصغر وحدة خفية تمييزية في الكلمة تحد من عملية التصويت لا من علاقتها بغيرها. ويذكر أن المدرسة اللسانية الأنجلزية والأميريكية (خاصة دانيال جونز) تحد الصوتم حسب علاقات جدولية لانسقية، فهو يمثل مقولة الأصوات المتجانسة التي يطرّد جمع الواحد منها مع الآخر في سياقات متشابهة فإذا وجدنا صوتمين متجانسين في كلمة واحدة فهما في هذه المدرسة يعدّان صوتما واحداً.

نفس الشيء بالنسبة إلى مصطلح (Corrélation) عرّب في المعجم الموحد بـ(تناظر) وعرّبه المسدي بـ(تلازم) وهو عند «جورج مونان» علاقة بين ظاهرتين تتغيّر بتغيّر إحداهما بمعنى أن علاقة (أ) + (ب) تختلف عن علاقة (أ) + (ج) أو (ب) + (ج) أي إنّ المكوّن الواحد الظاهر لا معنى له في ذاته وإنّما معناه من علاقته بالآخر.

والاختلاف بين طرفي العلاقة يولّد الماهية ويمهّد للعلاقة، يسميه «مونان» بالتضاد التضايقي (Une opposition corrélatrice).

ولنلاحظ أنّ تعريف «مونان» لمصطلح (Corrélation) تعريف متحرّك يطابق إلى أبعد الحدود المتصوّر الذهني للموضوع، في حين أنّ مصطلح تناظر أو تلازم تقيّد المتصوّر وتصيّر ثابتاً جامداً وهو معنى غير مقصود أصلاً في المصطلح.

3.7. الترجمة بالجملة الشارحة.

يلجأ بعض المترجمين إلى تحويل المتصوّر إلى عبارة تحليلية بسبب غياب مصطلح دقيق يفي حاجتهم. ومن أمثلة ذلك نذكر مصطلح (Syntaxe) عرّب بـ(مستوى دراسة التراكيب) (المعجم الموحد) وعرّب بـ(العلم الذي يبحث في علاقة الكلمات بعضها ببعض من حيث الوظيفة لتكوين تركيب سياقي يعطي معنى كاملاً) وعرّب بـ(علم يدرس تغيير أواخر الكلمات حسب العوامل الداخلة عليها)، أمّا مصطلح (Ambiguïté) فقد عرّبه عبد الرسول شافي بـ(غامض ملتبس

يحتمل عدّة معانٍ (معجم علوم اللّغة، 1979)⁽⁵⁾ وعَرَبَه (المسدّي، 1984)، بـ(متلايس) وعَرَبَه المعجم الموحّد بـ(الغموض الذي ينتج عن احتمال كلمة أو جملة لأكثر من معنى). ومصطلح (Polysémie)، ترجمه محمد حبش بـ(تعدّد المعاني بالنسبة إلى كلمة واحدة)⁽⁶⁾ في كتابه «اللّغة والفكر» وهو تعريب لكتاب (بويسانسن، 1996).

4.7. حيرة اصطلاحية .

إنّ من مظاهر تعثر الترجمات غياب تصوّر معرفيٍّ وأحياناً لغويٍّ لدى من يترجم فيعجز عن اختيار دالٍّ اصطلاحيّ يعبر بدقّة عن مضمون المعرفة التي يريد نقلها فيعتمد إلى ترجمة المصطلح لفظياً كما هو على نهج من التعميم والمقاربة فيعرّب (Syntaxe) «بالسانتسكس» و(Linguistique) «باللنجويستيك»⁽⁷⁾. وقد أحصى المسدّي ثلاثة وعشرين مصطلحاً معرباً لكلمة (Linguistique) منها: فقه اللّغة، علم اللّغة، علم اللّغة الحديث، الدراسات اللغويّة الحديثة، علم اللّسان، الألسنيّة، اللّسانيّات، اللّسانيّات...

هكذا نجد مجموعات من المصطلحات دون وعي بما تفيده في العصر الحديث ولا حتّى في التراث.

وعبر المسدّي عن هذه الحيرة في سياق تعريفه المصطلح بقوله: «هو نظام من الدّوال مشتقّ من نظام دوال اللّغة التي يتداوله بها أهلها فالثبت المصطلحيّ هو مجموعة من الألفاظ التي حوّلت عن دلالتها الأولى لتختصّ بها دلالات فنيّة تدرك بسياقها العلميّ وليس من الضروريّ أن تنقطع تلك الألفاظ عن معانيها الأولى بل كثيراً ما تظلّ دالّة في نفس الوقت على معناها العادي وعلى معناها العلمي بحسب سياقها من الاستعمال (المسدّي، 1984، ص 87).

(5) ألف «قريماس» (Greimas) و«كورتاي» (Courtés) قاموساً خاصّاً بالسيمياء صدر فيه عن تصوّر جدليّ لعلاقة اللّسانيّات بالعلاميّة العامّة أدرج هذه في تلك أم هي مستوعبة إيّاها؟ - Sémiotique Dictionnaire Rationné de la Théorie du Langage. 1979

(6) ذكر محمد حبش «بالنسبة لكلمة» والأصحّ أن نقول بالنسبة إلى الكلمة.

(7) أنظر مثلاً محمد مندور ترجم كتاب «أنطوان مايي» (Antoine Maillet) وعنوانه «علم اللّسان» 1946.

الملاحظة البارزة في تعريفه تتمثل في كونه يجيز استعمال مصطلح في مجال خاص دون أن يفقد صلته الدلالية بالاستعمال اللغوي العام. لكن بعد صفحة مما ذكره يقول في نفس السياق « الذي يجسم المنعرج إنما ظهور القواميس المختصة بمصطلحاتها سعيًا إلى تخليص المفاهيم وتمحيض المتصورات والغاية جعل العلم ممتلكًا لأدوات خاصة يختزل بها أصحابه مسالكهم في الإبلاغ » (م.ن، ص 88).

ما نستنتجه أن المسدي نفسه كان يعيش حيرة اصطلاحية ولم يكن « في قاموسه » قادرا على تخليص المصطلحات من مدلولاتها المعجمية أو إقامة حد صريح لعلاقة المتصور بالمصطلح فهو عنده دالّ ومدلوله يمكن أن يكون مشتركا بين الدلالة الاصطلاحية والدلالة المعجمية. هذا في اعتقادنا تقدير يحتاج إلى مزيد تدبر وتروّ دليل أنه أقحم طائفة كبيرة من الكلمات غير الاصطلاحية في قاموسه منها : تجريديّ، (Abstractif)، عبثية، (Absurdité)، مساعد، (Adjoint)، نسبّي، (Relatif)، خيبة الانتظار، (Attelage)، انتباه، (But) غاية، (Coexistence) تواجد، (fascination) إنبهار، (Lent) بطيء، (Insistance) تأكيد...

إن المترجم المختص يبقى قاصرا عن استيعاب المنظومة الكلية للعلم من تصورات ودوال ما لم يحلّ مشكلة المصطلح. والقواميس المختصة في علم اللسانيات وفي غيره من العلوم مدعوة إلى وضع جهاز تصورات واضح يوحد بين الدالّ الاصطلاحي ومعناه وهذا ما سعى إليه (مارتيني، 1969) حين أصدر قاموسا شارك في تأليفه مجموعة من الأساتذة المختصين وعنوانه بـ

(La linguistique, guide Alphabétique. 1969) « المرشد الأبجدي في

اللّسانيات »

قد يظن البعض أن الحوار حول دقة المصطلح غير مثمر إذ لا يمكن تخليصه من الدلالة المعجمية (عيساوي، 2009) وهو في نظرنا تحليل يعيق الترجمة ويضعفها إلى أبعد الحدود.

8 . الخاتمة.

تقوم كل نظرية علمية على وصف موضوعي للمعطيات وتحليلها وتفسيرها في ضوء منهج دقيق لا يحتمل التناقض حتى تتمكن من رصد خصائص المعطى، ولما كان علم المصطلح النظري عند مدرسة «فيينا» قائماً على افتراض إمكان الفصل بين دلالاتي المصطلح والكلمة العامة لم يتمكن أصحاب هذه الفرضية من اختبارها على الرغم مما أنفقوه من جهد في البحث طيلة ثلاثة عقود، لأن المنهج الذي يصدر عن مسلمة لا يؤدي إلى نتائج مثمرة في البحث اللساني. لذا بقي علم المصطلح النظري رغم وجاهة المفاهيم التي انبنى عليها مجرد قول في حاجة إلى البرهنة على مقوماته النظرية.

بناء على ذلك لا يفتأ أصحاب علم المصطلح التطبيقي يحاولون إقامة صيغ توافقية بين علم المصطلح النظري واللسانيات وذهبوا إلى القول بأن الفصل بين دلالاتي الكلمة والمصطلح يجب ألا يكون كلياً، ودعوا إلى ضرورة إبقاء نوع من «الجسور» الدلالية بين الكلمة والمصطلح مع ضرورة التقيّد بالمحافظة على التصورات الأولى للمصطلح في كل مدلول.

ورغم محاولاتهم التطبيقية الجادة فإنه يجوز القول إن عدم الفصل الصريح بين الدالتين مازال يمثل موطن ضعف واضح يعترض سبيل الباحث وتظهر آثاره خاصة في ترجمة المصطلحات اللسانية.

وما الدعوة اليوم إلى التفكير في وضع معاجم قائمة على ما أسماه «التعادل التصوري» بين اللغات إلا محاولة جيدة لتلافي هذا الضعف أو على الأقل تجاوزه.

المراجع

-المراجع العربية :

- ريتا (خاطر)، المعنى في علم المصطلحات، مجموعة مقالات بإشراف هنري بيجوان وفيليب توران، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2009.
- عبد السلام (المسدي)، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، 1984.
- عبد السلام (عيساوي)، الأبعاد التأويلية والمفهومية للدلالة المعجمية، مركز النشر الجامعي تونس، 2009.
- فيرز بيسكا (A. Wierzbicka)، 1989.
- عبد الرسول (شاني)، معجم علوم اللغة، أنجلزي-عربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، المغرب، 1977.

-المراجع الأعجمية :

- Boisson, C. (1996) Les dénominations de la règle à calcul, Meta, Vol. 41, N° 4.
- Boisson, C. (1997), et Philippe Thoiron, autour de la dénomination, Presses Universitaires de Lyon.
- OPITZ, K. (1983), on dictionaries for special registers, the segmental Dictionary, Londres, Academic Press,.
- Francine, M. (1981), Le dictionnaire et les termes, cahiers de Léxicologie, Vol. 39, N° 2، p 24.
- Cabré,T. (1998), La terminologie, théorie, méthode et application, Presses de l'Université d'Ottawa,.
- Depecker, L. et G. (1997), Mamavi, La mesure des mots, cinq études D'implantation terminologique, Publications de l'Université de Rouen,.
- Deleuze, G. Felix G. (1991), Qu'est que la philosophie? Ed. de Minuit, Paris.

- Frege, G. (1971), *Ecrits logiques et philosophiques*, Seuil, Paris.
- Granger, G. (1960), *Langages et épistémologie*, Klincksieck, Paris.
- Hyelmeslev, L. (1971), *Prolégomènes à une théorie du langage*, les Editions de Minuit, Paris.
- Kripke, S. (1995), *la logique des noms propres*, traduction de P. Jacob et F.Recanati, les Editions de Minuit, Paris.
- Mounin, G. (2004) *Dictionnaire de la linguistique*, P.U.F.
- Pottier, B. (1974), *Linguistique générale, théorie et description*, Klincksieck, Paris.
- Rastier, F. (1987), *Sémantique interprétative*, Presses Universitaires de France, Paris.
- Saussure, F. (1955), *Cours de linguistique générale*, Payot, Paris.
- Sager, J. C. (1990), *A practical course in terminology processing*, Amsterdam John Benjamins.
- Van, C. M. (1991), *TI Le logiciel d'expérimentation Notionnelle de Termisti, terminologies nouvelles*, N°5.
- Bwyssens, E. (1960), *vérité et langue, langue et pensée*, Éditions de l'Institut de sociologie Solvay, 1 janvier.
- Andre, M. (1969), *La linguistique, guide Alfabétique*, Edite par editions Donoel .